تقرير حالة حقوق الانسان الاسبوعي
في مصر
التقرير (131)
من 19 ابريل حتى 30 ابريل 2023

- **إعـداد وتحرير**

***أ/ أحمد أبوالمجد**

تمهيد

يهدف تقرير حقوق الانسان في مصر الاسبوعي الى تقديم صورة عن حالة حقوق الانسان وتطورها من خلال آداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية إلي جانب باقى الأطراف المتفاعلة والمؤثرة في صياغة حالة حقوق الانسان في المجتمع المصري كمؤسسات المجتمع المدنى .

بحيث يكون مصدراً للباحثين والمهتمين بقضايا حقوق الانسان ، وكذلك مادة حية تعين النشطاء سواء كانوا سياسيين أو حقوقيين أو غيرهم، وتمكنهم من أدوات ومعلومات هامة و

مفيدة لهم في نشاطهم وعملهم اليومي.

أولاً : الحقوق المدنية والسياسية

إدارة العدالة ودولة القانون

بعد ثلاث سنوات على الجريمة: "النقض" ترفض طعن النيابة على براءة المتهمين بالاعتداء الجنسي الجماعي في ميت غمر

أعربت كل من المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومؤسسة قضايا المرأة المصرية عن أسفهما البالغ حيال الحكم النهائي الصادر اليوم من محكمة النقض برفض استئناف النيابة العامة وتأييد الحكم ببراءة جميع المتهمين في واقعة الاعتداء الجنسي الجماعي بمدينة ميت غمر بالدقهلية في ديسمبر 2020.

ولم تعلن المحكمة بعد حيثيات قرارها برفض الطعن اليوم.

كانت محكمة النقض قد بدأت اليوم الخميس الموافق 27 أبريل نظر طعن النيابة العامة ضد حكم محكمة جنايات المنصورة ببراءة سبعة متهمين من تهمة "هتك العرض بالقوة والتهديد" في الواقعة. وجاء نظر الطعن -وهي آخر درجات التقاضي- بعد مرور أكثر من عامين على صدور حكم البراءة في 21 مارس 2021, وأكثر من ثلاث سنوات على الجريمة موضوع المحاكمة.

وتعود الاتهامات إلى واقعة اعتداء جنسي جماعي تعرضت له شابة في أحد شوارع مدينة ميت غمر الرئيسية في ديسمبر ٢٠٢٠، وفي وقت الجريمة تم تداول عدة فيديوهات للاعتداء عبر الإنترنت، وأعرب الكثيرات والكثيرين عن دعمهم للشابة في تلك الواقعة وطالبوا النيابة العامة بالتحرك. وتقدمت المجني عليها ببلاغ عما تعرضت له من عنف. وبالفعل أصدرت النيابة العامة في ١٧ ديسمبر ٢٠٢٠ بيانًا يوضح

مجريات التحقيق في القضية بعد القبض على سبعة متهمين وضحت النيابة العامة أن هوياتهم تم تأكيدها من تفريغ كاميرات المراقبة. وأكدت النيابة أيضًا أن شهادات الشهود والتسجيلات قد أثبتت وقائع الملاحقة والتحرش اللفظي والبدني بالمجني عليها.

وجاء طعن النيابة العامة الذي ينظر أمام المحكمة اليوم استجابة لمطالبات منظمات حقوقية ونسوية عدة بعدما صدر حكم بالبراءة لصالح المتهمين السبعة من محكمة جنايات المنصورة قبل عامين.[1]

النيابةُ العامةُ تأمرُ بحبسِ ثلاثةِ متهمينَ تعرضوا لسيدةٍ أجنبيةٍ بوسَطِ القاهرةِ

حيثُ كانتْ وَحدةُ الرصدِ بإدارةِ البيانِ بمكتبِ النائبِ العامِّ قد رصدتْ أولَ أمسِ الخامسِ والعشرينَ من شهرِ إبريلَ الجاري تداولَ مقطعٍ مصورٍ عبرَ مواقعِ التواصلِ الاجتماعيِّ يظهرُ به شابٌّ يتتبعُ سيدةً أجنبيةً أثناءَ سيرِها بمنطقةِ وسَطِ القاهرةِ ويتعرضُ لها في الطريقِ بالقولِ والفعلِ حتى أغضبَهَا وحاولتْ إيقافَهُ دونَ جدوى، فباشرتِ النيابةُ العامةُ تحقيقاتِها على الفور.

وقد استهلتْهَا بطلبِ تحرياتِ الشرطةِ حولَ الواقعةِ لتحديدِ أشخاصِ مرتكبِيها، وقد توصلتِ التحرياتُ مساءَ أمسِ إلى تحديدِ هُويتِهِم وهم ثلاثةُ متهمِينَ، ظهَرَ أحدُهُم بالمقطعِ المصورِ، والثاني قامَ بتصويرِه بعدَ أنْ حرّضَهُ هو والمتهمُ الثالثُ على ارتكابِ الجريمةِ، وعليهِ فقد أمرتِ النيابةُ العامةُ بضبطِهِم وإحضارِهِم، وتمكنتِ الشرطةُ من ضبطِهِمُ اليومَ.

وباستجوابِ المتهمينَ الثلاثةِ فيما هو منسوبٌ إليهم منِ ارتكابِ جريمةِ التعرضِ لأنثى بالطريقِ العامِّ، وانتهاكِ خصوصيتِهَا دونَ رضاها بنشرِ المقطعِ المذكورِ، وارتكابِ فعلٍ فاضحٍ عَلانيَةً، فأقروا بارتكابِ الجرائمِ المسندةِ إليهم بدافعِ اللهوِ.

وقد ضُبطَ بحوزةِ أحدِ المتهمينَ هاتفٌ محمولٌ تم فحصُهُ بمعرفةِ النيابةِ العامةِ فعثرتْ به على المقاطعِ المصورةِ للواقعةِ محلِّ التحقيقِ، وبمواجهةِ المتهمينَ بتلك المقاطعِ أقرّوا بصحتِهَا.

وعلى ذلك فقد أمرتِ النيابةُ العامةُ بحبسِ المتهمينَ احتياطيًّا على ذمةِ التحقيقات، وعرضِهِم على مصلحةِ الطبِّ الشرعيِّ لأخذِ عيناتٍ منهم وفحصِها لبيانِ مدَى تعاطيهِم لأيِّ موادَّ مُخدِّرةٍ من عدمِهِ، وإرسالِ الهاتفِ المضبوطِ للجهةِ الفنيةِ المختصةِ لفحصِه.[2]

قال الكاتب الصحفي خالد البلشي، نقيب الصحفيين، إنه من المقرر أن يتم الإفراج عن الصحفي رؤوف عبيد، اليوم الأحد. وتقدم البلشي بالشكر للنائب العام، قائلا "شكرا معالي النائب العام وشكرًا لكل جهد يبذل للإفراج عن الزملاء المحبوسين". وأضاف البلشي: "يأتي القرار بعد يوم من رفع الحجب عن موقع درب قبل أيام من انطلاق الحوار الوطني والذي نتمنى أن يكون من ضمن نتائجه الإفراج عن باقي الزملاء المحبوسين ورفع الحجب عن باقي المواقع".

وفي 7 يوليو 2022، ألقت قوات الأمن القبض على عبيد، الصحفي بجريدة روز اليوسف الأسبوعية، وتم احتجازه في مكان مجهول حتى 18 يوليو، حينما مثل أمام النيابة العامة، حيث وجه النائب العام إلى

---

[1] بيان مؤسسة قضايا المراة المصرية 27 ابريل https://www.facebook.com/cewla.eg

[2] بيان النيابة العامة 27 ابريل https://www.facebook.com/ppo.gov.eg

عبيد تهمة الانتماء إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة، وقررت النيابة حبسه 15 يومًا، وهو القرار الذي يتم تجديده كل 15 يوما حتى الآن.[3]

قالت زوجة الصحفي المحبوس احتياطيًا منذ قرابة أربع سنوات، هشام عبد العزيز، أمس، إن قرار إخلاء سبيله الصادر من النيابة والمعلن من قبل أعضاء لجنة العفو الرئاسي في 17 أبريل الجاري قد تم إلغائه وكأنه لم يكن، مؤكدة أن زوجها ما زال محبوسًا على ذمة القضية رقم 1956 لسنة 2019.

في الوقت الذي قال نقيب الصحفيين خالد البلشي لـ«مدى مصر» إنه تقدم اليوم بطلب إلى النائب العام للسماح بزيارة وفد من النقابة للصحفيين المحبوسين احتياطيًا في قضايا سياسية في محبسهم، وللنظر في إخلاء سبيل جميعهم بضمان النقابة.

ونشر عضوا لجنة العفو الرئاسي، كمال أبو عيطة وطارق العوضي في 17 أبريل الجاري قائمة تضم 41 محبوسًا احتياطيًا على قضايا ذات طابع سياسي، وأعلنا أن النيابة قررت إخلاء سبيلهم، وجاء ترتيب عبد العزيز بينهم الأخير، غير أن عدد من المحامين أكدوا لـ«مدى مصر» بعد نشر القائمة أن أسرة عبد العزيز لم تتلق اتصالًا من أجهزة الأمن يخبرهم بقرار إخلاء السبيل شأن باقي أسر المخلى سبيلهم الـ40 الآخرين.

وقال البلشي إنه تواصل مع عضو لجنة العفو الرئاسي طارق العوضي، لاستيضاح الأمر والوقوف على أسباب عدم إخلاء سبيل عبد العزيز رغم وجود اسمه ضمن القائمة المعلنة من قبل لجنة العفو، غير أن العوضي قال له إن القائمة لم تكن صادرة عن لجنة العفو وإنما قائمة وصلته من «مصادره» بمكتب النائب العام.

وأضاف البلشي أنه عند سؤال القيادات الأمنية المختصة أخبروه بأنهم نفذوا القرار الذي وصلهم من النائب العام، ولم يكن متضمنًا اسم عبد العزيز.

وأشار البلشي إلى إنه علم من أسرة عبد العزيز ومحاميه مختار منير أن هناك خطأ في الإجراءات تسبب في إلغاء قرار إخلاء السبيل، واعتباره كأن لم يكن، موضحًا أنه بحسب المحامي صدر لعبد العزيز قرارًا بإخلاء سبيله في قضية قديمة برقم 1365 لعام 2018، والتي سبق وصدر له قرار إخلاء سبيل بكفالة مالية 20 ألف جنيه على ذمتها في ديسمبر 2019، وهو ما يتطلب تصحيح الإجراءات واستصدار قرار جديد بإخلاء سبيله على ذمة القضية المحبوس على ذمتها في الوقت الحالي.[4]

أصدرت نيابة أمن الدولة العليا، مساء أمس، قرارًا بحبس 16 من مشجعي النادي الأهلي، 15 يومًا على ذمة القضية رقم 708 حصر أمن دولة عليا، بعدما وجهت لهم تهمة الانضمام لـ«جماعة الألتراس الإرهابية»، وذلك بعد ساعات من قرار نيابة مدينة نصر بإخلاء سبيلهم بكفالة 500 جنيه لكل منهم، سددها عنهم أهاليهم، بحسب الجبهة المصرية لحقوق الإنسان.

---

[3] درب 30 ابريل https://bit.ly/3Lnv6OG

[4] مدى مصر 29 ابريل https://www.facebook.com/mada.masr

كانت قوات الأمن ألقت القبض على مجموعة من مشجعي النادي الأهلي من داخل مدرجات ستاد القاهرة الدولي أثناء مباراة فريق النادي لكرة القدم أمام نادي الرجاء المغربي في دوري أبطال إفريقيا، السبت الماضي، وهو ما أرجعه مصدر بالجبهة المصرية لحقوق الإنسان إلى هتافات المشجعين خلال المباراة ضد من أسموهم بـ«المرشدين» في إشارة إلى مجموعة أخرى من المشجعين يعاونون الأمن.

وبعد إلقاء القبض على المشجعين، تم اصطحابهم إلى قسم شرطة مدينة نصر ثانٍ، وعُرضوا في اليوم التالي على نيابة مدينة نصر ثانٍ.

وقال المحامي محمد رشوان، أمس، لـ«مدى مصر» إن إجمالي عدد المقبوض عليهم بلغ 18 مشجعًا، لكل منهم محضر منفصل، لكن نيابة مدينة نصر ثانٍ قررت إخلاء سبيلهم بكفالة 500 جنيه منذ الأحد الماضي، قبل أن يُخلى سبيل اثنين فقط منهم، ويعاد تدوير الـ16 الباقيين على ذمة قضية جديدة في نيابة أمن الدولة العليا.

وقال مصدر بالجبهة إن العدد الإجمالي للمقبوض عليهم وصل إلى ما لا يقل عن 20 مشجعًا، وقد يصل إلى 24، فيما قَال موقع «مصراوي» إن عددهم 30 مشجعًا.

«محامي الجبهة حضر في نيابة أمن الدولة مع ثلاثة متهمين. ومحامون آخرون قدروا يحضروا مع متهمين تانيين، لكن وكلاء النيابة رفضوا حضور المحامين. وقلة خبرة بعض المحامين في التعامل مع نيابة أمن الدولة، صعّبت من وجود حصر كامل للمتهمين وأسمائهم»، بحسب المصدر بالجبهة، الذي أشار إلى أن المتهمين تم تقسيمهم إلى أربع مجموعات، منهم مجموعة شملت ثمانية متهمين، وأخرى ستة، ومجموعتان بكل منهما خمسة متهمين.

من جانبه، فسّر رشوان اختلاف تقديرات عدد المقبوض عليهم باستمرار موجة القبض على جماهير الأهلي، وهو ما تزامن مع بدء المئات من المشجعين حملة على مواقع التواصل الاجتماعي لمقاطعة مدرجات الملاعب المصرية تحت هاشتاج #سيبوها_خاوية، بعد القبض على زملائهم.

«حتى مساء أمس كان لسه فيه مشجعين بيتقبض عليهم من البيوت، فالعدد بيزيد كل يوم ومش هنقدر نعرف الحصر كامل إلا على بداية الأسبوع الجاي»، أضاف رشوان.

رشوان، الذي مَثّل بعض المتهمين، قال عبر فيسبوك، إن تدوير المشجعين في قضية أمن دولة يعود إلى تصميم الجهات الأمنية على عدم السماح بعودة روابط الأولتراس مرة أخرى بعد حلها في 2015، موضحًا أن التحريات الأمنية في القضية أشارت إلى وجود مجموعة من المشجعين نسقوا لإعادة تشكيل مجموعة جديدة من أولتراس أهلاوي، وهو ما وضعهم تحت طائلة القانون الذي يحظر إنشاء أو تنظيم أو إدارة روابط رياضية، ويعاقب على ذلك بالحبس والغرامة التي لا تقل عن 50 ألف جنيه وحتى 200 ألف جنيه.[5]

الحق في الحياة والامان الشخصي

[5] مدي مصر 27 ابريل https://www.facebook.com/mada.masr

النيابةُ العامةُ تأمرُ بحبسِ امرأةٍ قتلتِ ابنَها بفاقوسَ

أمرتِ النيابةُ العامةُ بحبسِ امرأةٍ متهمةٍ بقتلِ ابنِها البالغِ من العمرِ نحوَ خمسِ سنواتٍ عمدًا مع سبقِ الإصرارِ بفَاقُوسَ، وذلكَ بعدما أقرَّتْ بارتكابِ الجريمةِ خلالَ استجوابِها في تحقيقاتِ النيابةِ العامةِ، وبعدما توصلتِ التحقيقاتُ حتى ساعتِهِ وتاريخِهِ إلى الوصولِ إلى أدلةٍ تُؤكّدُ ثبوتَ الواقعةِ وصحةَ إسنادِها إلى المتهمةِ المحبوسةِ.

حيثُ كانتْ قد تلقتِ النيابةُ العامةُ إخطارًا من الشرطةِ مساءَ أولِ أمسِ الخميسِ الموافقِ السابعِ والعشرينَ من شهرِ إبريلَ الجارِي مُفادُهُ قتلُ المتهمةِ ابنَها وتقطيعُها جسدَهُ وإخفاؤُها الأشلاءَ بمسكنِها، فبادرتِ النيابةُ العامةُ بسرعةِ الانتقالِ لمسرحِ الجريمةِ لمعاينتِهِ، وبالتزامنِ مع ذلكَ بادرتْ بسرعةِ استجوابِ المتهمةِ وسؤالِ الشاهدِ الذي اكتشفَ الواقعةَ وأبلغَ الشرطةَ عنها، حيثُ شكلتِ النيابةُ العامةُ فريقيْنِ؛ انتقلَ أحدُهما إلى مسرحِ الجريمةِ في رُفقةِ الطبيبِ الشرعيِّ وخبراءِ الإدارةِ العامةِ لتحقيقِ الأدلةِ الجنائيةِ بعدَ تمامِ التحفظِ على مسرحِ الجريمةِ، حيثُ تمتْ معاينتُهُ بدقةٍ على مدارِ ساعاتٍ متواصلةٍ عُثرَ خلالَها على كافةِ أشلاءِ وأجزاءِ جسدِ المجنيِّ عليه، وعُثرَ على سلاحَي الجريمةِ وآثارٍ لهَا بكافَّةِ أرجاءِ المسكنِ، وكذا كشفتِ المعاينةُ عن الكيفيةِ التي حاولتِ المتهمةُ بها إخفاءَ الأشلاءِ والعبثَ في هُويّتِها، بينما اختصَّ الفريقُ الآخرُ باستجوابِ المتهمةِ التي أقرَّتْ بتفصيلاتِ ارتكابِها الجريمةَ، وبواعثِها وراءَ ارتكابِها، وقصدِها منها، وكيفيةِ تخطيطِها وتنفيذِها هذا المخططَ، وأجرَتْ محاكاةً لكيفيةِ ارتكابِها الجريمةَ بمسرحِ الواقعةِ، كما قام الفريقُ نفسُه في الوقتِ ذاتِه بسؤالِ الشاهدِ الذي اكتشفَ الواقعةَ بعدما حاولتِ المتهمةُ إثناءَهُ مرتيْنِ عن التواجدِ في مسرحِ الجريمةِ يومَ اكتشافِها، وسؤالِ أحدِ الذينَ على صلةٍ بالمتهمةِ، حيثُ تمَّ الوقوفُ منهما على معلوماتٍ تُفيدُ في كشفِ الحقيقةِ، وبيانِ ملابساتِ ارتكابِ الواقعةِ.

هذا، وقد لاحظتِ النيابةُ العامةُ وتابعتْ عن كَثَبٍ ما تمَّ تداولُهُ بمواقعِ التواصلِ الاجتماعيِّ والمواقعِ الإخباريةِ المختلِفةِ من تكهناتٍ وتأويلاتٍ كاذبةٍ وغيرِ صحيحةٍ، إمَّا عن كيفيةِ ارتكابِ الواقعةِ أو سببِها أوِ الباعثِ من ورائِها، بل استطالتْ -دونَ سندٍ جازمٍ- إلى ادعاءِ اختلالِ القُوَى العقليةِ للمتهمةِ أو صحتِهَا النفسيةِ كسبَبٍ لارتكابِهَا للجريمةِ، وهو ما لم تُسفرْ عنه التحقيقاتُ حتى ساعتِهِ وتاريخِهِ، بل توصلتْ إلى عكسِهِ، حيثُ رجّحتْ شواهدُ وأماراتٌ عديدةٌ سواءٌ خلالَ إجراءاتِ المعاينةِ، أوِ استجوابِ المتهمةِ، أو سؤالِ الشهودِ، رُجحانَ سلامةِ قُواها العقليةِ والنفسيةِ، وهو الأمرُ الذي تَسعى النيابةُ العامةُ إلى التحقُّقِ منه على نحوٍ يقينيٍّ بإجراءاتٍ قانونيةٍ رسميَّةٍ محددةٍ.

كما لاحظتِ النيابةُ العامةُ تداولَ تأويلاتٍ منسوبةٍ إلى إقراراتِ المتهمةِ في التحقيقاتِ أو ملابساتٍ مُدّعًى بتوصلِ التحقيقاتِ إليها على نحوٍ غيرِ صحيحٍ، ولا هدفَ ولا غرضَ منه سوَى لفتِ الانتباهِ وتكثيرِ سَوادِ المتابعينَ، ممَّا يُؤثرُ في سلامةِ الأمنِ والسِّلْمِ المجتمعيِّ، ويُؤثّرُ في حُسنِ سيرِ التحقيقاتِ.

ولذلك تُهيبُ النيابةُ العامةُ بالكافَّةِ إلى الِالتزامِ بما يصدرُ مِن إدارةِ البيانِ بمكتبِ النائبِ العامِّ من بياناتٍ رسميَّةٍ بشأنِ الواقعةِ وتحقيقاتِها وما سوفَ تَنتهي إليه، وكذا تدعُو الكافةَ إلى معاونةِ جهاتِ التحقيقِ

المختصةِ بالحدِّ من تداولِ الشائعاتِ والأخبارِ الكاذبةِ، وتقديمِ كلِّ ما تُتوقّعُ إفادتُهُ التحقيقاتِ إلى الجهاتِ المختصَّةِ بها حتى انتهاءِ التحقيقاتِ.[6]

الحق في المشاركة في الحياة العامة

ثمّن مجلس أمناء الحوار الوطنى قرارات إخلاء سبيل ما يقرب من 1400 شخص، متقدمًا بالشكر للرئيس عبدالفتاح السيسى لاستخدام حقه الدستورى في العفو عن بعض المحكوم عليهم، معربًا عن تطلعه إلى مزيد من القرارات المماثلة، وأكد أعضاء المجلس أن تلك القرارات تساهم في خلق مناخ إيجابى ودعم مسيرة الحوار الوطنى، كما تزيد من مساحات الثقة بين أطرافه.

ويجتمع مجلس الأمناء اليوم لاستكمال التجهيزات الأخيرة، ومناقشة الأسماء المقدمة سواء من الأحزاب أو القوى السياسية أو المجتمع المدنى لانطلاق الحوار في الموعد المقترح 3 مايو.

وناقش المجلس خلال جلسته الأربعاء الماضى، تجهيزات الجلسة الافتتاحية، إذ من المقرر أن يتم عقد اجتماعات للجان الحوار الوطنى بالتوازى بداية من الأحد الموافق 7 مايو بعقد 4 لجان، والبداية ستكون بالمحور السياسى، ويوم الثلاثاء 9 مايو سيتم عقد لجان المحور الاقتصادى بواقع 4 جلسات يتبعها المحور المجتمعى.

وأكد المجلس استمرار الحوار الوطنى في اقتراح كل ما يلزم من مشروعات قوانين وقرارات تنفيذية لتهيئة الأجواء لانتخابات رئاسية تعددية في مناخ ديمقراطى، خصوصًا بعد استجابة رئيس الجمهورية لاقتراح المجلس بالإشراف القضائى الكامل على كل الانتخابات القادمة في مصر.[7]

رحب فريد زهران، رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي بقرار رفع الحجب عن موقع درب الناطق باسم حزب التحالف الشعبي الاشتراكي مثمنًا هذه الخطوة وداعيًا لرفع الحظر عن كل المواقع المحجوبة .

وأكد فريد زهران أن إتاحة المواقع المحجوبة مطلب نادى به الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي دائمًا وطالبت به الحركة المدنية الديمقراطية مرارًا وهو يعد خطوة هامة وجوهرية على طريق الإصلاح السياسي الذي يعد هدفًا أساسيا للحوار الوطني كما أشار السيد رئيس الجمهورية عند دعوته لإقامة الحوار.

وأعرب زهران عن أمله في أن يكون رفع الحجب عن درب بداية حقيقية لإتاحة المواقع المحجوبة ورفع

---

[6] بيان النيابة العامة 29 ابريل https://www.facebook.com/ppo.gov.eg

[7] المصري اليوم 29 ابريل https://www.almasryalyoum.com/news/details/2873945

الوصاية عن عقل وإرادة المواطن.

كان مدحت الزاهد، رئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، قد رحب بالخطوة التي تم اتخاذها، يوم السبت التاسع والعشرين من أبريل، برفع الحجب عن موقع "درب" الإخباري الناطق بلسان الحزب متمنيا أن يكون إجراء مستمرًا.

وأعرب الزاهد عن أمله في أن يكون رفع الحجب عن درب خطوة أولى تليها خطوات أخرى بإتاحة كل المواقع المحجوبة، لتكون بذلك دلالة قوية على الرغبة الجادة والحقيقية في انتهاج نمط مختلف يُعلي من قيمة حرية التعبير ويدعم الشأن الصحفي.

وأشار الزاهد إلى أن رفع الحجب -والذي تمنى أن يكون دائمًا- جاء بعد أشهر من مساعي تقنين الأوضاع والتواصل المستمر مع المجلس الأعلى للإعلام ولجنة شئون الأحزاب لاستيفاء الوضع القانوني وعودة الموقع للعمل بشكل طبيعي.

وتابع الزاهد نود أن نشير أيضًا إلى الدور الذي قامت وتقوم به الحركة المدنية الديمقراطية في التواصل مع الجهات المختصة، من أجل رفع الحجب عن كافة المواقع والتي كان من بينها موقع "درب".

وكان خالد البلشي نقيب الصحفيين قد أخطر الحزب عقب انتخابه باعتذاره عن منصب رئيس تحرير الموقع مبديا رغبته في التفرغ بشكل كامل للعمل النقابي مع استمراره مستشارًا لتحرير موقع "درب"، تاركا الأمر للحزب لاختيار بديل له.[8]

حقوق المرأة

قالت الدكتورة مايا مرسي، رئيس المجلس القومي لمرأة، إن نيابة شؤون الأسرة تقوم بمراقبة المسؤول عن الوصاية، والتي يجب أن تنتقل إلى الأم بعد وفاة الأب مباشرة.

تابعت خلال مداخلة هاتفية ببرنامج «كلمة أخيرة»، المذاع على قناة ON، وتقدمه الإعلامية لميس الحديدي، أنه يجب أن يتم نقل الوصاية إلى الأم خلال 48 ساعة من وفاة الأب، وذلك على غرار انتقال مسكن الزوجية عند الطلاق.

وأشارت رئيس المجلس القومي للمرأة أن المصلحة القصوى للطفل تقتضي أن تكون الولاية للأم، وليس للجد، مضيفة: «أي قانون مستحيل هيطلع خارج المحددات التي تم وضعها».

وتابعت: «احنا بندير مؤسسات وبنوك وشركات، ومش طبيعي نقول مش هتنتقل الوصاية للأم خوفا من ضياع حق الأطفال».

وأردفت: «احنا محتاجين سرعة في القرارات الصادرة من النيابة العامة، ومن الممكن ألا ننتظر صدور قانون الأسرة»، مشيدة بدور الدراما المصرية التي قامت بدور كبير للغاية.[9]

---

[8] درب 30 ابريل https://bit.ly/3oUFcPC

[9] المصري اليوم 30 ابريل https://www.almasryalyoum.com/news/details/2874892

فازت السيدة أسماء محمود مقلد بمنصب مأذونة قرية شبرا بلولة السمنودية التابعة لمركز السنطة بمحافظة الغربية بعد أن تقدمت لشغل هذا المنصب ضمن 4 متسابقين منهم 2 من الرجال، وسيدة أخرى، بعد أن أصبح المنصب شاغرا عقب وفاة مأذون القرية، وتستعد المأذونة الجديدة لإنهاء الإجراءات اللازمة تمهيدا لاستلام الدفاتر الخاصة بها لمباشرة أعمالها.

وقالت أول مأذونة سيدة للقرية لـ"اليوم السابع" إنها تبلغ من العمر 38 عاما حاصلة على ليسانس دراسات إسلامية وعربية جامعة الازهر.

وأضافت مأذونة القرية أنه تم الإعلان عن الوظيفة بعد وفاة مأذون القرية، فتقدمت بأوراقها لشغل هذه الوظيفة لتكون أول سيدة تعمل مأذونة لقريتهم.

وأشارت أنها عرضت الفكرة على أسرتها وتناقشت معهم فيها وقاموا بتشجيعها على التقديم للوظيفة، وقامت بتجهيز أوراقها وقدمت لتلك المسابقة، مشيرة أنها كانت ضمن 4 متسابقين تقدموا لشغل الوظيفة منهم سيدة و2 رجال جميعهم من خريجى الأزهر الشريف.

وأوضحت أن الوظيفة لها عدة شروط يجب توافرها فى المتقدم لشغل الوظيفة اهمها السن والدرجة العلمية الحاصل عليها المتقدم، موضحة أنها كانت الاكبر سنا وحاصلة على دبلومة عامة فى التربية النوعية وهو ما دعمها فى الفوز بهذا المنصب.

وأشارت أن وظيفة المأذون مثل أى وظيفة ويحق للمرأة العمل بها واصبحت غير مقتصرة على الرجال فقط، مبينة أنها ستسعى للقيام بمهام تلك الوظيفة على اكمل وجه.

وأضافت أنها ليست المأذونة الوحيدة وهناك سيدات اخريات يعملن فى هذه المهنة منذ سنوات طويلة وتباشرن أعمال الوظيفة بشكل طبيعى.

وأشارت أن قرار تعيينها حظى بقبول كبير من أهالى القرية الذين أعربوا عن فرحتهم بقرار تعيينها كمأذونة لقريتهم وحرصوا على تقديم التهنئة لها بمنزلها بمناسبة هذا القرار.

وأوضحت أنها لم تتسلم الدفاتر الخاصة بالوظيفة حتى الآن على أن تقوم بإنهاء الإجراءات الخاصة بها واستلام الدفاتر من المحكمة المختصة لمباشرة مهام عملها.

وتابعت أنها ارملة منذ 3 سنوات بعد وفاة زوجها إيهاب محمد على متولى وترك لها 4 أطفال أكبرهم تقى بالصف الثانى الإعدادى وأميرة بالصف الأول الإعدادى ومحمد بالصف الرابع الابتدائى وحسناء برياض الأطفال.

وأوضحت أنها تجهز حالياً مكتبا خاص بها بمنزلها تمهيدا لاستقبال المقبلين على الزواج لعقد قرانهم، كما أنها مستعدة للتوجه لمنزلهم إذا تطلب الأمر.

وأشارت أنها ستؤدى واجبها الوظيفى على اكمل وجه مع مراعاة أطفالها والاهتمام بهم، معربة عن فرحتها باختيارها مأذونة القرية وستسعى جاهدة لخدمة أبناء قريتها.

وأكدت أنها ترفض تماما فكرة زواج القاصرات والخطوة التى يلجأ إليها بعض الأهالى لزواج البنات تحت السن القانونى، مؤكدة أنها ستعمل وفقا للقانون ولن تخالف اللوائح الخاصة بمهنتها.[10]

ثانيا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

أعلنت وزارة المالية رفع موازنة الدعم والحماية الاجتماعية من 358.4 مليار جنيه إلى 529.7 مليار جنيه، بنسبة زيادة 48.8% للتخفيف عن المواطنين فى ظل الموجة التضخمية العالمية، بما يُمكِّن الدولة من التوسع فى شبكة الحماية الاجتماعية الأكثر استهدافًا للأسر الأولى بالرعاية والأكثر احتياجًا، على نحو يتكامل مع جهود الارتقاء بمستوى المعيشة.

وقال الدكتور محمد معيط، وزير المالية، فى بيان، أمس، إن رفع الموازنة جاء بناء على أوامر الرئيس عبدالفتاح السيسى، موضحًا أنه تم تخصيص 127.7 مليار جنيه بالموازنة الجديدة لدعم السلع التموينية بمعدل نمو سنوى 41.9% مقارنة بـ90 مليار جنيه خلال العام المالى الجارى، كما تم تخصيص 119.4 مليار جنيه لدعم المواد البترولية، و6 مليارات جنيه للتأمين الصحى والأدوية بزيادة 58.2% عن العام المالى الجارى.

وأضاف الوزير أنه تم تخصيص 10.2 مليار جنيه لدعم الإسكان الاجتماعى بمعدل نمو سنوى 31.5% مقارنة بـ7.8 مليار جنيه، و31 مليار جنيه لمعاش الضمان الاجتماعى بمعدل نمو سنوى 25%، و202 مليار جنيه مساهمات صناديق المعاشات بمعدل نمو سنوى 6% مقارنة بـ191 مليار جنيه خلال العام المالى الجارى، بما يضمن توفير السيولة المالية اللازمة لخدمة أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم والمؤمن عليهم والوفاء بكامل الالتزامات تجاههم، فضلًا عن تحمل الخزانة العامة للدولة 8 مليارات جنيه لعلاج المواطنين على نفقة الدولة بمعدل نمو سنوى 14.3%. وأشار إلى استمرار جهود الدولة فى تنفيذ المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» واستكمال المرحلة الأولى، وبدء المرحلة الثانية لتطوير قرى الريف.[11]

أعلن رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، اليوم، طرح عشر شركات جديدة تابعة للقوات المسلحة ضمن برنامج الطروحات إلى جانب شركتي صافي ووطنية خلال موعد لم يحدده، مشيرًا إلى أنه سيجري تشكيل وحدة حكومية متفرغة لتسيير برنامج الطروحات وتعيين مستشار دولي لتذليل كل العقبات.
وشدد مدبولي على أن حكومته تستهدف تحقيق ملياري دولار قبل نهاية يونيو المقبل من البرنامج، للوفاء بالتزامات البلاد الدولية.

---

[10] اليوم السابع 22 ابريل https://bit.ly/41ROB9g
[11] المصري اليوم 24 ابريل https://www.almasryalyoum.com/news/details/2871012

تصريحات مدبولي، وصفها الخبير المصرفي، هاني أبو الفتوح، في حديثه لـ«مدى مصر» بالأمر الجديد فيما يتعلق بإعلان عدد شركات القوات المسلحة التي ستطرح في البورصة قريبًا، ومن حيث إعلان قيمة الأموال التي تستهدف الحكومة الحصول عليها من وراء برنامج الطروحات، غير أنه أكد أن المعلومة المهمة التي لم يذكرها رئيس الوزراء هو قيمة الفجوة التمويلية وقيمة الأموال المطلوب من مصر سدادها خلال 2023 عام، وما إذا كانت هناك موارد تمويلية أخرى تعتمد عليها الحكومة في سداد التزاماتها إلى جانب عوائد برنامج الطروحات.

رأي أبو الفتوح اتفق معه الخبير الاقتصادي وائل النحاس، غير أنه أضاف لـ«مدى مصر» أن تصريحات رئيس الوزراء تفتقد الجدية وتؤكد على عدم تعويل الحكومة على برنامج الطروحات، وعدم جديتها في بيع الشركات التي أعلنت عنها.

وقال مدبولي خلال مؤتمر صحفى على هامش تفقده لعدد من المصانع بمدينة العبور الجديدة، إن مصر لم ولن تخفق فى سداد أى التزامات دولية عليها، مشيرًا إلى أنه «حتى هذه اللحظة لم نتأخر في سداد أي التزام علينا.. ودي رسالة طمأنة للموقف..مش مجرد كلام».

وعن التعويم المرتقب، قال مدبولي إن هناك تنسيقات يومية مع البنك المركزى، مضيفًا «بنشتغل كل يوم مع بعض.. المحافظ بيقعد معايا أكتر من مرة فى الأسبوع.. لو بان المنظر أن رئيس الوزراء قاعد مع المحافظ هيتقال هيبقى فيه تعويم وتغيير سعر العملة».
وفيما لم يحدد رئيس الوزراء بدقة ما إذا كان هناك تعويمًا مرتقبًا للعملة من عدمه، اكتفى مدبولي بالتأكيد على أن هناك التزامًا كاملًا بسداد البلاد لالتزاماتها، مشيرًا إلى أن «التقارير بتتكلم إن الدولة المصرية غير قادرة على الالتزام ..لكن إحنا حاطين خطة واضحة وتوفير الموارد بتاعتها».

وعن آلية تسريع وتيرة تنفيذ برنامج الطروحات الذي تعول عليه الحكومة في سداد التزاماتها الخارجية، كشف رئيس الوزراء عن تشكيل وحدة متفرغة لتيسير إجراءات عملية الطروحات، وتعيين مستشار دولي لمساعدة الحكومة في الترويج لبرنامج الطروحات مع بنوك الاستثمار العالمية.

وفيما يتعلق بالانتقادات التي وجهت لبرنامج الطروحات، قال مدبولي إن «الصندوق السيادي المصري يدير هذه المنظومة ويتفاوض مع الجهات الاستثمارية المختلفة»، مشيرا إلى أن «البنك المركزي المصري يحضر مجموعة البنوك التي ستشارك في الطروحات، وهناك تحوط وسرية في بعض الإجراءات».

وأرجع مدبولي بطء تنفيذ برنامج الطروحات لتسريب أخبار بشأن الصفقات، مضيفًا: «لما بتتسرب أخبار بتلاقى سهم الشركة ينزل في الأرض.. لكن مسؤوليتنا كحكومة الاستفادة من الأصول وتحرى قدر جهدنا وأقصى درجات الحرفية حتى يتم تحقيق ما نريده». [12]

الحق فى الصحة

أعلنت وزارة الصحة والسكان، فحص مليون و930 ألف سيدة، ضمن مبادرة رئيس الجمهورية لـ «العناية بصحة الأم والجنين» تحت شعار «100 مليون صحة» منذ انطلاقها في مارس 2020.

أشار الدكتور حسام عبدالغفار المتحدث الرسمي لوزارة الصحة والسكان، إلى أن المبادرة تستهدف الكشف المبكر عن الإصابة بالأمراض المنتقلة من الأم للجنين، وتوفير العلاج والرعاية الصحية بالمجان، كما تستهدف الكشف المبكر عن الإصابة بفيروس «بي» وفيروس نقص المناعة البشري، ومرض الزهري للسيدات الحوامل.

ومن جانبه، قال الدكتور فوزي فتحي المدير التنفيذي للمبادرة، إن المبادرة تقوم بمتابعة حالة الأم والمولود لمدة 42 يومًا، بعد انتهاء الحمل لاكتشاف عوامل الخطورة على الأم أو المولود، واتخاذ الإجراءات المناسبة، إضافةً إلى صرف المغذيات الدقيقة اللازمة في فترة النفاس.

وتابع الدكتور فوزي فتحي، أن المبادرة تضمن سرية التحاليل، والاختبار السليم باختيار كواشف بمعايير ذات جودة عالمية، كما تتضمن المشورة للوقاية من الأمراض، وتشترط الموافقة وإقبال السيدة على الخدمة.

وأكد أن المبادرة مستدامة، ضمن خدمات الوحدات الصحية ومراكز الأمومة والطفولة، في إطار تفعيل مبادرة السيد الرئيس لتطوير وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها مراكز الرعاية الأساسية، وتشمل إجراء فحص إكلينيكي لتقييم الحالة العامة للحامل والجنين، واكتشاف عوامل الخطورة التي قد تصاحب الحمل، والتطعيم ضد التيتانوس، وقياس الطول، والوزن، وضغط الدم، وإجراء تحاليل متنوعة ولازمة للكشف عن الإصابة بالأنيميا، أو لتحديد احتياج الأم للحصول على حقنة Anti-D بعد الولادة من عدمه، إضافةً إلى تحليل بول لاكتشاف الزلال، وأمراض الجهاز البولي، كما يتم صرف المغذيات الدقيقة اللازمة للأم أثناء الحمل.

ولفت الدكتور فوزي فتحي، إلى إنشاء قاعدة بيانات متكاملة للمسح، وربطها بالمنشآت الصحية المشاركة بالمبادرة لتسهيل متابعة المرأة المنتفعة وتحويلها لأقرب مركز لتلقي العلاج اللازم طبقًا لحالتها، مشيرا إلى أنه يمكن الاستعلام عن موعد التقييم للمنتفعات لإجراء الفحوصات المتقدمة من خلال الموقع الإلكتروني لمبادرة «100 مليون صحة» أو من خلال تطبيق «صحة مصر» بالإضافة إلى تلقي الاستفسارات من خلال الخط الساخن «15335».[13]

---

[12] مدي مصر 29 ابريل https://www.facebook.com/mada.masr

[13] بيان وزارة الصحة 22 ابريل https://www.facebook.com/EgyptianCabinet

أكدت وزارة الصحة والسكان، تقديم كافة أوجه الدعم الطبي للمصريين العائدين من دولة السودان، والأشقاء السودانيين وجميع النازحين من كافة الجنسيات، عبر مينائي أرقين، وقسطل في جنوب البلاد، وذلك بناء على توجيهات السيد الرئيس، وتحت إشراف ومتابعة مباشرة من الدكتور خالد عبدالغفار وزير الصحة والسكان.

وأوضح الدكتور حسام عبدالغفار المتحدث الرسمي لوزارة الصحة والسكان، أن الفرق الطبية تقوم بمناظرة جميع الوافدين من خلال توقيع الكشف الظاهري في عيادات الحجر الصحي بجميع منافذ الدخول الجوية والبرية والبحرية، للكشف عن أي أمراض معدية، ويتم تسليم كل فرد كارت مراقبة صحية، متضمن عنوان مقر إقامته في مصر، ورقم هاتف للمتابعة لمدة أسبوعين من تاريخ الوصول.

وتابع أنه تم انشاء قاعدة بيانات مميكنة بالغرفة المركزية لإدارة الأزمات بوزارة الصحة والسكان، لمتابعة جميع الحالات المرضية التي يتم مناظرتها من خلال منافذ الدخول المختلفة، مع رفع درجة الترصد في عيادات الحجر الصحي بجميع المنافذ البرية والبحرية والجوية في جميع أنحاء الجمهورية مع زيادة أعداد الطواقم الطبية بها، ودعمها بكميات إضافية من الأدوية والمستلزمات.

وأشار «عبدالغفار» إلى تمركز 5 سيارات إسعاف ذاتية التعقيم في معبر أرقين، و5 سيارات في قسطل، بالإضافة إلى زيادة عدد العيادات المتنقلة في منافذ الوصول من 5 إلى 10 عيادات، وزيادة أعداد الفرق الطبية في تخصصات الأمراض الباطنة، والأطفال، والنساء، مع دعم المنفذين بكميات إضافية من الأدوية والمستلزمات الطبية، للتعامل مع أي حالات مرضية، كما تم رفع حالة الاستعداد في مستشفيات محافظة أسوان، والمحافظات المجاورة، وإمداد المستشفيات بأعداد إضافية من الأطباء في جميع التخصصات. بناء على توجيهات الدكتور خالد عبدالغفار وزير الصحة والسكان

ومن جانبه، نوه الدكتور عمرو قنديل مساعد وزير الصحة والسكان للشئون الوقائية، إلى تحويل 35 حالة مرضية إلى المستشفيات، وخروج 24 حالة بعد تلقي العلاج اللازم وتحسن حالتهم الصحية، وباقي 11 حالة، بينهم حالتين في العناية المركزة، كما تم تطعيم 487 طفلا -أقل من 15 سنة- ضد مرض شلل الأطفال، وتطعيم 194 طفلا، أقل من 6 سنوات ضد أمراض (الحصبة- الحصبة الألماني - النكاف).

وأضاف «قنديل» أنه تم مضاعفة أعداد فرق الطب الوقائي في محافظة أسوان والمناطق الحدودية واتخاذ

إجراءات مشددة في مواجهة القوارض ونواقل الأمراض، وتنظيم دورات مستمرة لتدريب الفرق الطبية المتواجدة هناك على ترصد الأمراض المعدية. [14]

الحق فى تكوين والانضمام للنقابات

تلقى الأستاذ عبدالحليم علام نقيب المحامين رئيس اتحاد المحامين العرب، خطابًا من المستشار الدكتور شريف الدياسطي، مساعد وزير العدل لشئون المكتب الفني، بشأن نتائج دراسة الطلبات المقدمة من النقيب العام خلال لقاءه الوزير والتي تخص السادة المحامين.

وجاء رد الوزارة على الطلبات كالآتي:

أولًا: تؤكد وزارة العدل على أن استخدام الورق المؤمن إنما هو أمر اختياري لمن يشاء، وأن هذا المقابل يمثل التكلفة الفعلية لتلك الأوراق ولا يفرض جبرًا، وتم توزيع كتاب من السيد المستشار / مساعد وزير العدل لشئون المحاكم على كافة الجهات المعنية للالتزام بذلك.

ثانيًا: بالنسبة لغرف استراحات السادة المحامين؛ فإن الهيئة العامة لأبنية دور المحاكم والشهر العقاري تسعى إلى تلبية طلبات نقابات المحامين الخاصة بالغرف قدر الإمكان، ووفقًا للظروف والمتاح بكل محكمة، وتراعي ذلك في الإنشاءات الجديدة.

ثالثًا: وفيما يخص التطوير التقني؛ صدر التوجيه بالتعاون مع النقابة العامة للمحامين للتنسيق في استخدام الخدمات المتاحة بطريقة إلكترونية.

رابعًا: أما عن باقي طلبات النقابة العامة للمحامين فيمكن إعداد بروتوكول للتعاون معها بشأنها على ضوء ما يحقق المصلحة العامة.

وكان الأستاذ عبدالحليم علام نقيب المحامين، رئيس اتحاد المحامين العرب، عرض خلال لقائه بالمستشار عمر مروان، وزير العدل، في الاجتماع الذي عقد في السادس عشر من مارس الماضي، عدد من طلبات نقابة المحامين وذلك للعمل على حل المشكلات التي تؤرق المحامين والمواطنين في الآونة الأخيرة نعرضها في الآتي:

– تشكيل لجنة دائمة بين نقابة المحامين ووزارة العدل؛ للتنسيق الدائم بين الوزارة والنقابة، بما يضمن الحل الفوري والمباشر لما عسى أن يثار، أو يحدث من مشكلات أثناء العمل اليومي.

– العمل على زيادة الغرف المخصصة للمحامين بالمحاكم، والنيابات المختلفة، مع مراعاة ذلك والتوجيه بالتنسيق بين هيئة أبنية المحاكم ونقابة المحامين.

– اتخاذ اللازم نحو مخاطبة المحاكم والنيابات بإعادة النظر في الرسوم التي أدخلت على الخدمة المميكنة بالمحاكم، ورسوم النماذج المؤمنة، وغيرها.

---

[14] بيان وزارة الصحة والسكان 28 ابريل
https://www.facebook.com/photo/?fbid=678263921010698&set=a.144073987763030

– العمل على توسيع قاعدة القيد الالكتروني للدعاوى، وإدارة الدعوى من خلال المنظومة الالكترونية.

– العمل على إتاحة تقديم كافة الطلبات وتحصيل كافة الرسوم إلكترونياً[15]

[15] بيان نقابة المحامين 19 ابريل https://bit.ly/3B0yF93